

مشكلة هامه يجدر الاسراع بحلها

قلما تواجدت في مجلس إلا ودار الحديث عن الخلاف الكبير بين أمانة عمان الكبرى ومجموعة طلال ابوغزاله الدولية . وبطبيعة الحال تختلف الروايات بين مجلس واخر : فليس لكل مشارك معرفه وافيه بطبيعة الخلاف وتفاصيله . وقد اباح ذلك المجال للروايات والتفسيرات البعيدة عن الواقع ، وكذلك فسح المجال للتهمة والاشاعة والتأويل الضار ، الذي نربأ بالامانة الموقرة ، كونها الجانب الرسمي ، وبالحكومة ، كونها المظلة الامينة على مصالح البلد ومواطنيه ومؤسساته وقوانينه ، نربأ بهما عن السماح للأمور بأن تتفاقم إلى هذا المدى . فقد انتقل الجدل القانوني إلى الانترنت والصحافة ، ومن المؤكد ، إن لم يتم تلافي الامور ان ينتقل إلى باحة القضاء ، وليس ذلك من مصلحة أي طرف .

وقد تناولت الصحافة هذا الموضوع معبرة عن عدم ارتياح بعض كتابها عن تضخيم القضية . فمهما انحصرت ومهما ضاق اطارها فلا بد ان تخلف سلبيات كبيرة على المصلحة العامة بدلاً من خدمتها . فللإشاعة ، بالرغم من عدم ارتباطها بالحقيقة اضرارها على مصداقية المسؤول وعلى صحة وسلامة الاجواء التي يترعرع فيها الازدهار والنمو ، وتتعرز الثقة ، ويسود الامان والاطمئنان ويرتاح الناس لقوة مؤسساتهم وقدرة قوانين بلادهم على صون وحماية حقوقهم .

والذي يرخي أذنه للإشاعة ، ويضطرب لها ، لا يعنيه البحث عن الحقيقة ، بل لا تهمة الحقيقة ، خاصة إذا ما كانت لديه الشبهة للاصطياد في الماء العكر ، وفي ترويج ما يسمع من أجل تكريس الضرر وتشويه واقع البلد النضر وحقيقته .

اخر ما قرأت يوم الاحد الفانت تعليقاً رصيناً على الموضوع للكاتب المعروف باتر محمد علي وردم الذي طالب بتعريف دقيق لمعنى "المنفعة العامة" التي من اجلها يصار لاستملاك املاك الناس الخاصة . وقال إن استملاكات كثيرة لغير بناء الطرق او الحدائق العامة او المرافق العامة او مدارس يمكن تفسيرها على انها تخدم "المنفعة العامة" بما في ذلك المشاريع الاستثمارية الخاصة . ولكنه يصر على تعريف واضح ودقيق للمنفعة العامة ، وأضم صوتي بقوة لهذه الدعوة التي تحول

دون الإبقاء على طبيعته الفضفاضة للاستملاك ، وتضع ضوابط بائنه وواضحه لذلك ، ما من شأنه عندئذ ان يمنع أي إمكانية للظلم والغبن ، حتى لا أقول المحاباه .

في الطريق إلى عملي كل يوم يشد انتباهي لافته كبيرة جداً على احد مباني ابوغزاله تقول احياناً "لا للإستملاك للمشاريع الخاصة" ، و احياناً اخرى "باقون هنا في خدمة الأردن" . ومن خلال ما يتردد وما ينشر في الصحف من اعلانات مدفوعه على صفحات كامله ، من قبل الجانبين تبين اصرار كل جانب على موقفه . ولا أرى أي غبار على "رفض الاستملاك للمشاريع الخاصه" لأن الأصل في الاستملاك ان يكون للمنفعة العامه . ولا أظن أن امانة عمان الكبرى الموقره ، والحكومة الرشيدة ، التي تتطلب قرارات الاستملاك موافقتها ، لا أظن انها يعترضان على مبدأ الاستملاك للمنفعة العامه فقط . كما أظن ، وأمل ان يكون تقديري في موقعه الصحيح ، انها ينظران بكل التقدير والتشجيع والدعم وحتى الاعتزاز بأية مؤسسة وطنية واقليلية ودولية مزدهرة لها ستون مكتباً ، ومائة وثمانون مكتب تمثيل حول العالم يديرها مقر المجموعة في عملن . هذه هي مجموعة ابوغزاله .

إذن اين المشكلة ؟

ليس من حقي ان انصب نفسي حكماً في قضيه هامه وكبيرة ودقيقة كهذه . كما انني ، وبالرغم من ان معرفتي وعلاقتي الوثيقة بالسيد طلال ابوغزاله تعود لمنتصف خمسينات القرن الماضي عندما اجتمعنا على مقاعد الدراسة في الجامعة الامريكية ، لا أتردد أن اواجه طلال برأي معارض لو قدرت انه كان مخطئاً او معتدياً ، أو لو انه كان يتصرف في غير اطار ولائه المطلق لهذا البلد ، ولقيادته الهاشمية الرشيدة المفداه ، وفي غير اطار احترامه الكامل للقانون ، أو لو انه كان يسعى لغير بناء صرح اقتصادي ومهني شامخ يساهم بقدر كبير في ازدهار الاردن وتقدم اقتصاده ومؤسساته وخدمته مصلحته العامة ايضاً .

المشكلة ، او لنقل القضية هي ان الامانه - امانة عمان - قررت ، بموافقة الحكومة ، استملاك عقارات وبنيات مجموعة ابوغزاله في منطقة العبدلي لغاية توسيع الشارع او الشوارع المجاورة .

كما ورد في اعلان معزز بالخرائط نشر في الصحف المحلية من قبل الامانه . ولا مجال للشك في مشروعية قرار الامانه لأن الشوارع هي منفعة عامه واضحة ، إلا ان لمجموعة ابوغزاله رواية اخرى تضمنتها رسالة مفتوحة لدولة رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت الافخم نشرت بتاريخ 2007/4/15 ، وهي تعتبر " توسيع الشارع" مجرد غطاء .

ورد في الرساله الموجهة لدولة الرئيس من مجموعة ابوغزاله أن "الاستملاك ليس للنفع العام بل لصالح شركة خاصة هي شركة العبدلي ويتم اتخاذه في مواجهة رفضنا بيع عقاراتنا" . وورد ايضاً : "ان عطوفة امين عمان يعرف تماماً من خلال الاجتماعات التي تمت معه وفي مكتبه وبحضور ممثلي الشركة الخاصة ان الامانة كانت تقوم بدور الوسيط لاقناعنا ببيع عقاراتنا إلى تلك الشركة الخاصة" .

واشار الكتاب المفتوح لتصريح نشر بتاريخ 2006/2/10 على لسان نائب رئيس مجلس ادارة الشركة الراغبة في الشراء جاء فيه انه "في حال تعثر مفاوضات الشراء مع المالكين سوف يكون هناك قرار بالاستملاك من قبل الامانه" . ولكن الامانه اعلنت في ذات الصحيفة "انه لن يكون هناك أي استملاك" . وهذا موقف في رأيي يستحق كل التقدير لأنه لا يجوز لأية شركة خاصة ان تهدد مؤسسة اردنية خاصة اخرى باستملاك الامانه لها ولصالحها في حال رفضت بيع نفسها .

لا يمكن ولا يجوز تجاهل هذه البيّنات ان كانت صحيحة او كانت خاطئه . فمن حق أي اردني مهما كانت صفته ومكانته ان يتلقى الاستجابة المناسبة عندما يتوجه باستدعاء مفتوح كهذا الذي قدمته مجموعة ابوغزاله لدولة الرئيس . ان كانت المعلومة خاطئه فيجدر مواجهه من ادعاها بالحقيقة وبصورة علنية وان كانت صائبة فيجدر التعامل معها بالجدية التي تستحقها ، خاصة ونحن في بلد يحظى فيه كل مواطن برعاية يتميز بها على الكثيرين غيره في مواقع اخرى ، من اعلى هرم القيادة إلى أدق تفاصيل الادارة ، كما اننا بلد الانفتاح والحوار والمؤسسات والقانون ، وأهم من ذلك كله ، والعدالة .

فلم استعصت هذه المشكلة على حكمة المسؤولين وعدالتهم وحرصهم على تألف الناس والمؤسسات في هذا البلد الطيب؟ فبالعودة للكتاب المفتوح ورد على لسان مجموعه ابوغزاله رفض الامانه لكافة

المحاولات التي سعت لحلول ايجابية تضمن تطبيق القانون وحفظ حقوق المجموعة باعادة تصميم المباني لتنسجم مع المخططات الجديدة ، ما يعني توفر وسائل الحلول الوسط . هذه مسأله تستحق المتابعة بكل تأكيد .

لا يجوز الاستسلام لاستحالة التسوية إذن . كما لا يجوز ان تترك الامور لحال الاستعصاء والتفاهم . ولا بد من تدخل الدولة لفض الخلاف والاستماع لوجهات النظر المتعارضة ، والفصل ، والحكم ، في النزاع بالعدل ومراعاتها المنفعة العامة واحترام مكانة ومصالح جميع الاطراف المعنية .

فلدى كل من عطوفة الامين الشاب والسيد طلال ابوغزاله ، من الحكمه ، والخبره ، والتفاني في خدمة هذا البلد والحرص على توفير كل ذرة جهد لدى ابنائه ، للبناء لا للمواجهه والهدر ، لدى كل منهما ما يكفي لاستيعاب هذه المشكله وايجاد الحلول المرضيه لها قبل ان تكبر وتتجاوز الحدود المعقولة .

حسن